الاجتماع الافتراضي

مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني

عقدتها

لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

3 آب/أغسطس 2021

موجز الرئيس

عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مشاورات مغلقة مع منظمات المجتمع المدني في 3 آب/أغسطس 2021، كاجتماع افتراضي وفقا لقاعدة دار تشاتام. وكان من بين المشاركين ممثلو منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك أعضاء ومراقبين من اللجنة: أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وتركيا وجنوب أفريقيا وقطر وكوبا ومدغشقر ومصر وناميبيا ونيكاراغوا والهند ودولة فلسطين.

وترأس الجلسة معالي السفير الشيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنغال ورئيس اللجنة. وتم تقسيم الجلسة إلى فريقين يتناولان على التوالي التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل فضلا عن توجيه عمل المجتمع المدني في المجتمع الدولي، مع التركيز على التواصل مع إدارة الولايات المتحدة والكونغرس. وأثارت المنظمات المشاركة في مداخلاتها وأثناء مناقشة الكلمات التي ألقتها القضايا التالية: (1) استمرار التهجير القسري للفلسطينيين من قبل المستوطنين اليهود والقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية؛ (2) ولم تحظ آمال سكان غزة في المشاركة الدولية بعد نزاع أيار/مايو 2021 بإجراءات مناسبة من الدول الأعضاء؛ (3) وأتاح تغيير حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة خيارات للمشاركة؛ (4) وأخذت منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها تتحول من التركيز على حل الدولتين إلى التركيز على "العدل والمساواة"، مع التركيز على نهج حقوق الإنسان؛ (5) وأخذ إطار "الفصل العنصري" للنظر إلى السياسات والممارسات الإسرائيلية يكتسب زخمًا.

ورحب الرئيس في كلمته الافتتاحية بالمشاركين وأكد مجددًا أن ولاية اللجنة تتمثل في العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والسعي إلى تسوية عادلة وسلمية ودعم تحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967 وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك تقرير المصير والسيادة وحقه في العودة. وأكد أن الهدف من تعامل اللجنة مع المجتمع المدني هو تسخير طاقاتهم في الأرض

الرجاء إعادة استعمال الورق

الفلسطينية المحتلة وإسرائيل وأماكن أخرى لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من خلال تعزيز التعاون، بما في ذلك القيام بأنشطة مشتركة وتبادل المعلومات.

وفي معرض الحديث عن التطورات الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، سلط المشاركون الضوء على التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومن أبرز الحالات التي تم التطرق إليها التهديد بطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. بالإضافة إلى ذلك، استمر إصدار أوامر هدم المنازل في أحياء أخرى في القدس، مثل حي سلوان. وهناك حالة أخرى هي حالة مجتمع البدو الفلسطينيين في حمسة البقيع في غور الأردن الذين يواجهون تهجيرًا لسكانه وهدما لمنازلهم. كما تم تسليط الضوء على زيادة الاعتقالات التعسفية والاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، والاستفزازات ضد نشطاء المجتمع في الشيخ جراح، فضلاً عن إنزال العقاب الجماعي بالسكان من خلال إغلاق القوات الإسرائيلية لحيهم.

وأفاد مشاركون أنه خلال المواجهة العسكرية التي استمرت 11 يومًا بين إسرائيل والجماعات الفلسطينية في أيار/مايو، وبعد فترة وجيزة من انتهائها، بدأ سكان غزة يأملون في إيجاد حل لمحنتهم الطويلة الأمد بسبب تجدد تركيز المجتمع الدولي على النزاع. وعلى وجه التحديد، شكك العديد من التصريحات التي أدلى بها نواب أمريكيون في دعم الولايات المتحدة غير المشروط والمساعدات العسكرية لإسرائيل بينما دعموا أيضًا مشروع قانون قدمته عضوة الكونغرس الأمريكي بيتي ماكولوم بعنوان "قانون الدفاع عن حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين والعائلات الفلسطينية الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي". والأهم من ذلك، أن التصعيد العسكري بدا وكأنه يدعم الاعتراف المتزايد بإسرائيل باعتبارها "دولة فصل عنصري". ولكن بعد شهرين من انتهاء العنف، لم يتصد المجتمع الدولي لتدهور أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية، مما أدى إلى خيبة أمل وشعور بالخذلان. وكمثال على ذلك، ظلت المعابر الحدودية إلى إسرائيل مغلقة بالكامل ولم يُسمح إلا بدخول مواد الإغاثة الإنسانية إلى غزة.

وأشار أحد المشاركين إلى أن سياسات الاحتلال الإسرائيلية لم تتغير حتى بعد الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة والإطاحة برئيس الوزراء السابق نتنياهو. ويرجع سبب ذلك إلى أن "الاحتلال لم يكن سياسة بل هوية" للحكومة الإسرائيلية، كما يتضح من التطورات الأمنية الأخيرة في القدس: تهجير واسع النطاق للفلسطينيين، وانتهاك الوضع الراهن للأماكن المقدسة، و "سحق" النشاط السياسي الفلسطيني، وتزايد حدة سلوك الشرطة الإسرائيلية كـ "ميليشيا مارقة" في المدينة. وكل هذه الإجراءات كانت تقتضي من المجتمع الدولي أن يتدخل لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة لكي تخفف من بعض أشكال الاحتلال الأكثر عدوانية. وفي هذا الصدد، أدى تنصيب إدارة أمريكية جديدة بقيادة الرئيس بايدن إلى إثارة احتمالات أيضا بالانخراط في قضية فلسطين، ولم يكن لتلك الاحتمالات وجود في عهد الرئيس ترامب. بالإضافة إلى ذلك، ولكن في نفس السياق، تحولت قضية الشيخ جراح من "قضية عقارية" إلى قضية دولية كبرى، تعكس المسائل الجوهرية لقضية فلسطين، وتعبئ الرأي العام والحكومات الأجنبية، وتكسب دعما قويا أيضا في الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بتعبئة الدعم لقضية فلسطين في الولايات المتحدة، استشهد المشاركون بمقال أخير بقلم الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي – مون دعا فيه إلى اتباع نهج جديد إزاء النزاع لأن "البيانات التي تدعم المساواة في الحقوق، والأمن والازدهار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين هي بيانات جوفاء في وجه السياسات والإجراءات التي تقوض هذه المبادئ بشكل فعال". وتم التأكيد على أن "أصحاب الضمير"

من جميع الخلفيات في الولايات المتحدة، بما في ذلك عدد كبير ومتزايد من اليهود الأمريكيين، يقدّرون بشكل متزايد الحقائق في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل استخدام إسرائيل للعنف لتهجير سكان القدس الشرقية، وتواطؤ الشرطة الإسرائيلية و "القتلة الأوباش من المستوطنين" في مهاجمة الفلسطينيين، وكذلك أسباب وديناميكيات التصعيد الأخير في غزة.

ومع ذلك، لوحظ، بعد أربع سنوات تميزت بـــ "تحالف ترامب – نتنياهو"، شهد خلالها الشعب الأمريكي قيام إسرائيل بالاستيلاء على المزيد من الأراضي والموارد المائية الفلسطينية، وفرض قوانين عنصرية وتمييزية، وترسيخ واقع "الفصل العنصري لدولة واحدة" – بما في ذلك تشديد الحصار على غزة، والتوسع الاستيطاني الهائل والقيام بأكبر حملة لتهجير الفلسطينيين خلال عقد من الزمان، والسعي المفتوح للضم – لم تغير إدارة بايدن بشكل كبير سياسة الولايات المتحدة وإجراءاتها، وتجنبت التعامل مع هذه القضايا ولم تعطها أولوية. وأشار أحد المشاركين إلى أن الفشل في إلغاء سياسات الرئيس السابق ترامب الراديكالية قد جعلها الآن "سياسات بايدن"، بما في ذلك الاعتراف بالقدس عاصمة واحدة وغير مقسمة لإسرائيل في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والتأكيد على الادعاء الكاذب بأن المستوطنات ليست غير شرعية، الأمر الذي يمكن أن يمهد الطريق لضم إسرائيل لمساحات شاسعة من أرض الضفة الغربية.

وفي الوقت نفسه، كانت هناك أعداد متزايدة من النواب الأمريكيين المؤيدين لحقوق الفلسطينيين والعاملين من أجلها، وانتقلوا من الإدانة الجوفاء إلى محاولات تعزيز المساءلة. وشهدت الانتخابات التشريعية في عامي 2018 و 2020 انتصارات ساحقة لممثلين يطرحون تشريعات تقدمية مثل "قانون الأطفال الفلسطينيين والعائلات الفلسطينية". ويمكن اعتبار أن هؤلاء النواب يمثلون حصيلة تحول هائل في الرأي العام داخل الدوائر الانتخابية بما في ذلك الديمقراطيون الشباب والأمريكيون الأفارقة والأمريكيون اليهود. وأظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة أن الأمريكيين اليهود يدركون بشكل متزايد أن إسرائيل تتصرف كدولة "فصل عنصري" وبالتالي فقد دعموا حركات المقاطعة وسحب الاستثمار والعقوبات. كما تزايد النشاط اليهودي لنصرة العدالة والمساواة في الجامعات الأمريكية ومجالس المدينة.

ولقد أصبح من الصعب على العديد من المنظمات الكبرى في الولايات المتحدة أن تفصل العمل من أجل العدالة والمساواة في الداخل عن العمل في مجال الحقوق الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة – وهذا يضعف فكرة "استثنائية إسرائيل". وحتى أثناء جائحة كوفيد-19، أدى التصعيد العسكري الإسرائيلي في غزة والهجمات في القدس الشرقية إلى اندلاع مظاهرات كبيرة في المدن الأمريكية لدعم حقوق الفلسطينيين. وأكبر عدد من الأشخاص حتى الآن باتوا منخرطين اليوم في نشاطات على الإنترنت تدعو إلى "اتصل بالكونغرس الأمريكي"، وثمة أيضا أكثر من 160 منظمة – بما في ذلك منظمات تدعم حركة "أرواح السود مهمة"، وجماعات حقوق المهاجرين والجماعات الدينية – أيدت مشروع القانون الذي قدمته النائبة ماكولوم، عضوة الكونغرس الأمريكي، الذي سبقت الإشارة إليه.

وإن الضغط الشعبي الذي يطالب بتغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل وفلسطين نابع أيضًا من قيام فلسطينيين بنشر مقالات رأي تصف تجربتهم التي استمرت عقودًا في العيش تحت الاحتلال الإسرائيلي وإنكار حقوقهم. وظهرت صور الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية على الصفحات الأولى لمطبوعات لم تكن في السابق حريصة على تسليط الضوء على مثل هذه التقارير الإخبارية، مثل جريدة نيويورك تايمز.

وفي مواجهة هذا التحول الملحوظ في الرأي العام، في الولايات المتحدة وأماكن أخرى، دعا المشاركون في الاجتماع أعضاء اللجنة والمراقبين إلى الاعتراف بحالة معاملة إسرائيل للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها حالة "فصل عنصري". وتحقيقا لهذه الغاية، ناشد المشاركون استخدام تعريف "الفصل العنصري" الوارد في المواثيق الدولية: وهذا مصطلح قانوني شامل لجريمة ضد الإنسانية، ولا يقتصر على مثال جنوب أفريقيا، في إشارة إلى الانتهاكات الجسيمة المعروفة بأفعال لاإنسانية عند ارتكابها في سياق القمع المنهجي من قبل مجموعة عرقية لمجموعة عرقية أخرى. وحتى الآن، توصلت منظمات المجتمع المدني الرائدة في مجال حقوق الإنسان إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل ترتكب جريمة الفصل العنصري بسبب سياساتها وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تهدف إلى السيطرة على التركيبة السكانية والأراضي الفلسطينية لصالح الإسرائيليين اليهود حصريا ولتعظيم حيازة الإسرائيليين اليهود للأراضي على حساب السكان الفلسطينيين المحصورة حياتهم في جيوب مكتظة بالسكان.

وصاغت منظمات المجتمع المدني المشاركة العديد من التوصيات الرئيسية للجنة، مثل إعادة إنشاء مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري، بحيث تشمل ولايته تعزيز الإجراءات المناهضة للفصل العنصري من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وفرض حظر على الأسلحة ودعم فرض حظر نفطي على إسرائيل، وكذلك إضفاء الشرعية على المقاومة الشعبية. كما طالب المشاركون بتعيين مبعوث عالمي معني بجرائم الفصل العنصري والاضطهاد. علاوة على ذلك، جرى التطرق إلى إنشاء ائتلاف عالمي، كعملية تقودها الدول الأعضاء، لحشد الدعم عبر الإقليمي.

وأكد مشاركون أن الاحتلال الذي دام أكثر من 50 عامًا لم يعد من الممكن اعتباره "مؤقتًا"، وأن عملية السلام المتوقفة منذ 30 عامًا لم تعد لوحدها كافية للقضاء على القمع المنهجي؛ ولذلك، ستكون الخطوة الأولى هي تشخيص المشكلة بشكل صحيح. وبالنسبة لملايين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا ينبغي اعتبار "الفصل العنصري" بعد الآن سيناريو افتراضيًا، بل هو واقع اليوم المعاش. وسواء كانت الدول الأعضاء تسعى جاهدة من أجل حل الدولتين أو حل الدولة الواحدة، يوصى باستخدام مصطلح "الفصل العنصري" لأنه من المهم الاعتراف بالواقع "على حقيقته" والاستفادة من التدابير اللازمة للتصدي لهذا الواقع. والأهم من كل ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تركز على انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع كخطوة أولى نحو حل سياسي. وجرى التشديد على المساءلة باعتبارها ضرورة حيوية.

وأشار مشاركون إلى استطلاعات الرأي الأمريكية التي تظهر الدعم المتزايد بين الناخبين الديمقراطيين لربط المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل بحظر استخدامها استخداما ينتهك حقوق الإنسان. وكانت المؤشرات الإيجابية الإضافية هي القرار الأخير الذي اتخذته شركة الآيس كريم "Ben & Jerry's" بإنهاء أعمالها في المستوطنات الإسرائيلية وما نتج عنه من توجيه دعوات جديدة للمستهلكين بأن ينشطوا ويقاطعوا، بما في ذلك الدعوة لإلغاء المركز غير الربحي للمنظمات الأمريكية التي تجمع الأموال للمستوطنات الإسرائيلية كدليل على وجود زخم متزايد. ولهذا السبب، دعا ممثلون عن المجتمع المدني اللجنة للانضمام إليهم في الحفاظ على هذا الزخم من خلال التفاعل مع المسؤولين وصناع القرار الأمريكيين.

اختتم السفير الشيخ نيانغ الاجتماع.